

قواعد الاحكام

[144] ما تصرف فيه، فان قصر الباقي أبطل الاضعف: كالرهن والهبة، ثم البيع والكتابة (1)، ثم العتق، وان كان المورد في الذمة فيصح، كما لو اشترى في الذمة، أو باع سلماً، أو اقترض. وليس للبائع الفسخ وان كان جاهلاً، ويتعلق بالمتجدد - كالقرض (2) والمبيع والمتهب وغيرها - الحجر. ولو باع عبداً بثمن في ذمته بشرط الاعتاق: فان أبطلنا التصرفات فالأقوى بطلان البيع، والا جاز العتق ويكون موقوفاً، فان قصر المال احتمل صرفه في الدين، لا رجوعه إلى البائع، والأقوى صحة عتقه في الحال. ولو وهب بشرط الثواب ثم أفلس لم يكن له إسقاط الثواب. ولو أقر بدين سابق لزمه، وهل ينفذ على الغرماء؟ إشكال ينشأ: من تعلق حقهم بماله كالمرتتهن، ومن مساواة الاقرار للبيئة ولا تهمة فيه. ولو أسنده إلى ما بعد الحجر: فان قال: عن معاملة لزمه خاصة لا في حق الغرماء، وان قال: عن إتلاف مال أو: جناية فكالسابق. وكذا الاشكال لو أقر بعين، لكن هنا مع القبول تسلم إلى المقر له وإن قصر الباقي. ولو كذبه المقر له قسمت، ومع عدم القبول إن فضلت دفعت إلى المقر له قطعاً، بخلاف المبيع فان فيه إشكالا. وكذا الاشكال لو ادعى أجنبي شراء عين في يده منه قبل الحجر فصدق. _____ (1) في (ب): " ثم الكتابة ". (2) في (أ): " كالمقرض ". _____